A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/470
15 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 21 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٩٣ من جدول الاعمال

تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الامم المتحدة للمعوقين

دراسة جدوى عن الأساليب البديلة للاحتفال بإنتهاء عقد الامم المتحدة للمعوقين

تقرير الامين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا -	التوصيات الرئيسية	٥ - ١٥	٣
ثالثا -	جدول أعمال للأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها حتى نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين وما بعده	١٦-٧٦	٧
	ألف - مقدمة	١٦	٧
	باء - إنعاش أنشطة العقد	١٧-٣٧	٧
	جيم - استهداف إقامة مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠ ..	٣٨-٥١	٩
	دال - تشجيع مشاركة المعوقين ومنظماتهم	٥٢-٥٧	١٤
	هاء - المجموعات التي تحتاج الى عناية خاصة	٥٩-٦٢	١٦
	واو - تحسين مركز المعوقين في البلدان النامية	٦٣-٦٧	١٧

90-21131 ١١٥٥ح(٩٠)

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
زاي - الطرق البديلة للاحتفال بنهاية العقد وضمان استمرارية عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي بعد عام ١٩٩٢	٦٨-٧٦	١٨
رابعا - صيغة أولية للاستراتيجية طويلة الأجل للعام ٢٠٠٠ وما بعده : بناء مجتمع جديد	٧٧	١٩
ألف - اعتبارات عامة	٧٩-٨٤	١٩
باء - هيكل مقترح للاستراتيجية الطويلة الأجل	٨٥-٩٣	٢١

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٨ من قرارها ٩٨/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الى الأمين العام إجراء دراسة جدوى عن الآثار الفنية والمالية والإدارية المترتبة على الأساليب البديلة للاحتفال بإنتهاء عقد الأمم المتحدة للمعوقين في عام ١٩٩٣ ، تتضمن إجراء استعراض لما أحرز من تقدم عالمي وما ووجه من عقبات خلال العقد ، وتكون بمثابة آلية لإعداد الاجراءات اللازم اتخاذها حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وطلبت اليه أيضا أن يقدم هذه الدراسة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

٢ - وفي أعقاب ذلك ، عقد الأمين العام ، بفضل الدعم السخي من حكومة فنلندا ، اجتماعا للخبراء (في الفترة من ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ في يارفنبا ، فنلندا) لإسداء المشورة اليه فيما يتعلق بالتحضير لدراسة الجدوى (١) . ووضع الأمين العام أيضا في اعتباره ، في وثائق ومناقشات الاجتماع ، الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والتي قدمتها استجابة لمذكرته الشفوية ورسائله التي أحال بها قرار الجمعية العامة ٩٨/٤٣ .

٣ - وتتألف دراسة الجدوى التي أوكلت اليه من التقرير ، بالاضافة الى اجتماع الخبراء . ويبرز التقرير أيضا بعض التوصيات الرئيسية التي قدمها اجتماع الخبراء التي ظهرت في تقارير سابقة لا تزال ، مع ذلك ، ذات أهمية حاسمة .

٤ - ويرد في الفرع ثالثا برنامج عمل مفصل (١٩٩٠-١٩٩٣) على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية كما يرد في الفرع رابعا أيضا موجز تمهيدي لاستراتيجية طويلة الأجل تمتد حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . ويستند كلا المرفقين أيضا الى توصيات اجتماع الخبراء ويتضمنان معلومات أساسية اضافية عن التوصيات المقدمة للجمعية العامة .

ثانيا - التوصيات الرئيسية

٥ - يتبين من استعراض المعلومات والآراء المتاحة استعراضا متأنيا أن العقد أدى الى اتخاذ مبادرات كثيرة ملحوظة لزيادة الوعي العالمي بشؤون المعوقين وتحسين نوعية حياتهم . ومع ذلك ، توجد حاجة الى بذل مزيد من الجهود لتحويل هذا الوعي الى عمل وللتوصل الى تحقيق تغييرات ايجابية تمكّن من توفير فرص متساوية واندماج كامل للمعوقين في المجتمع .

٦ - ويعتبر تحقيق تكافؤ الفرص أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الرعاية الاجتماعية ، التي تمكّن الناس من استخدام امكاناتهم الخاصة على نحو يزيد من رأس المال البشري المتوفر من أجل الجهود الإنمائية . وبينما أن مبدأ أبناء "مجتمع صالح للجميع" يستثمر الجهود المبذولة لتسوية جميع الاختلافات الفردية ، فهو يعزز امكانات المجتمع الإنمائية . وينبغي ، في هذا الصدد ، إعطاء القضايا المتعلقة بالمعوقين الأولوية ، التي يجب أن يعاد النظر فيها في الإطار العام للبعد الاجتماعي للتنمية .

٧ - ولبلوغ أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/37/35/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، المرفق ، الفرع ثامنا ، التوصية ١ (رابعا)) ، ينبغي توفير موارد اضافية كافية على جميع المستويات للشروع في عمل ملموس ذي منفعة مباشرة للمعوقين .

٨ - نظرا للهبوط الخطير في عدد اللجان الوطنية القائمة ، من ١٤٧ لجنة في عام ١٩٨١ الى مجرد ٧٠ في عام ١٩٨٧ ، ولما تم الإبلاغ عنه من ضعف دورها التنسيقي ، ينبغي لكل دولة عضو أن تجري تقييما وطنيا للتقدم الذي أحرزته والعقبات التي واجهتها لاستعراض فعالية الخطط والسياسات والبرامج والتشريعات القائمة المتعلقة بالمعوقين واقتراح تدابير مبتكرة لإجراءات مقبلة . وينبغي أن تضطلع آليات التنسيق الوطنية بدور رئيسي تدعو الحاجة الماسة اليه في عملية الإنعاش بغية توفير إطار مؤسسي لتصميم السياسات الوطنية (انظر المرفق الأول ، الفقرات ٩ الى ١١ و ٢٦ الى ٢٨) .

٩ - ويجري تشجيع الدول الأعضاء على دعم الوعي الدولي وحملات جميع الأموال المعروفة باسم المشروع العالمي لتعزيز عقد الأمم المتحدة للمعوقين (المرفق الأول ، الفقرة ٨) .

١٠ - وينبغي أن تعد الدول الأعضاء ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة على التوالي جداول عمل وطنية واقليمية ودولية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، ترمي أهدافه الرئيسية الى تعزيز وعي أكبر بشأن قضايا العجز وتحسين نوعية حياة المعوقين على مستوى قواعد الجماهير (المرفق الأول ، الفقرات ٣٣ الى ٣٦) .

١١ - وبالاقتران مع الجولة الثانية لرصد تنفيذ برنامج العمل العالمي في نهاية العقد ، ينبغي توزيع نماذج عن الممارسات الصالحة كمنشور مشترك للأمم المتحدة على صعيد المنظومة (المرفق الأول ، الفقرة ١٢) .

١٢ - وينبغي زيادة فرص اتاحة الرسالة المركزية لبرنامج العمل العالمي للجميع عن طريق انتاج صياغة موجزة ومبسطة تصدر في شكل كراسة (المرفق الاول ، الفقرات ٣ الى ٦) .

١٣ - إن الاهتمامات المتكررة التالية في ميدان الإعاقة ، التي ينبغي النظر فيها في سياق نهج إنمائي اجتماعي شامل لا تزال صالحة وتتطلب اهتماما متواصلا :

(أ) ينبغي الاضطلاع على جميع المستويات بالإجراء الرامي الى تعزيز الادماج الكامل لاحتياجات وحقوق واهتمامات المعوقين في عملية التخطيط واتخاذ القرارات (المرفق الاول ، الفقرات ١٤ الى ١٧) ؛

(ب) ينبغي دعم سنّ تشريع وطني شامل عن طريق بذل جهود لإعداد صك قانوني دولي مثل القواعد القياسية بشأن تحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين (المرفق الاول ، الفقرات ٢٩ الى ٣٣) ؛

(ج) وبعد وضع ظروف كل بلد في الاعتبار ، ينبغي إيلاء الاولوية للتدابير الرامية الى تعزيز ودعم المفهوم العالمي لحياة مستقلة للمعوقين (المرفق الاول ، الفقرات ١٨ الى ٢٣) ؛

(د) ينبغي الاعتراف بالمعوقين وبمنظماتهم وإشراكهم في اتخاذ القرارات بوصفهم شركاء متساويين ومصدرا لخبرة خاصة لا تقدر بثمن (المرفق الاول ، الفقرات ٣٧ الى ٤١) ؛

(هـ) ينبغي أن تشجع على جميع المستويات زيادة الجهود المبذولة لضمان توفير فرص كاملة لوصول المعوقين الى المباني والاجتماعات والمعلومات (المرفق الاول ، الفقرتان ٤١ و ٤٢) ؛

(و) ينبغي بذل جهود متزايدة لتلبية الاحتياجات المحددة للمعوقين من النساء والاطفال ، فضلا عن الصُّم ، والاشخاص المصابين باختلال عقلي ، والاشخاص المصابين بعاهات متعددة (المرفق الاول ، الفقرات ٤٤ الى ٤٧) ؛

(ز) نظرا للركود أو التدهور الاقتصادي المتطاول في كثير من البلدان النامية ولآثاره على الفئات السكانية المعرضة للخطر ، ينبغي تنفيذ تدابير فعالة لتحسين حالة المعوقين في برامج تعاونية إنمائية متعددة الاطراف وثنائية (المرفق الاول ، الفقرات ٤٨ الى ٥٢) ؛

(ح) في السنوات الاخيرة من العقد ينبغي الاضطلاع بأنشطة من شأنها إبراز قضايا المعوقين ، وبالاضافة الى ذلك ضمان تحقيق انتقال متفائل ونشط الى السنوات التي تلي العقد (المرفق الاول ، الفقرات ٥٣ الى ٦٣) .

١٤ - وكنشاط رئيسي للاحتفال بنهاية العقد ، ربما تود الجمعية العامة ، أن تنظر في الاقتراح القاضي بعقد اجتماع للخبراء على شكل مؤتمر عالمي على مستوى وزاري بعد تحديد البلد المضيف الذي يتولى تسديد جميع تكاليف هذا الاجتماع . ونظرا الى وجود عدد من الفعاليات الدولية التي تقرر ، بالفعل ، عقدها في عام ١٩٩٣ ، ينبغي عقد هذا المؤتمر في عام ١٩٩٣ (المرفق الاول ، الفقرتان ٥٥ و ٥٦) . والغرض من هذا المؤتمر العالمي هو اعتماد استراتيجية طويلة الاجل موضوعها : "بناء مجتمع صالح للجميع بحلول عام ٢٠١٠" . واقترح الخبراء أيضا في حالة توفر موارد خارجة عن الميزانية النظر في إمكانية تعيين أمين عام أو رئيس للجنة التنظيمية للمؤتمر العالمي لنهاية العقد يكون من المعوقين (المرفق الاول ، الفقرتان ٥٧ و ٥٩) . وسيتم التحضير للمؤتمر عن طريق الاضطلاع بأنشطة اقليمية في عام ١٩٩٣ ، توفر مدخلا موضوعيا للاستراتيجية الطويلة الاجل تعكس على نحو كاف الاحتياجات والخيارات المختلفة لكل المنطقة (المرفق الاول ، الفقرة ٥٨) . واقترح الخبراء أيضا تحديد إطار مؤسسي لتنفيذ استراتيجية طويلة الاجل بعد العقد الاخير (المرفق الاول ، الفقرة ٦) .

١٥ - ومن المسلم به أن الاحتفال بنهاية العقد ، وتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الاجل حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده سوف يتطلبان عددا من المهام التي تضطلع بها الامم المتحدة . ويعتزم الامين العام أن يضع خططا لهذه الانشطة ضمن إطار الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين رهنا بأي توجيه قد يصدر عن الجمعية العامة .

ثالثا - جدول أعمال للانشطة التي يمكن الاضطلاع بها حتى نهاية عقد الامم المتحدة للمعوقين وما بعده

ألف - مقدمة

١٦ - يعكس جدول الاعمال التالي للانشطة المقترح الاضطلاع بها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ ، التوصيات المقدمة في تقرير اجتماع الخبراء الذي عقد في ياروينبا ، فنلندا من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، لتقديم المشورة إلى الامين العام بصدد المسائل والمقترحات التي ستدرج في دراسة الجدوى بشأن الاساليب* البديلة للاحتفال بانتهاء عقد الامم المتحدة للمعوقين . وهو يتضمن أيضا الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء ومؤسسات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

باء - إنعاش أنشطة العقد

١٧ - كان أهم إنجاز للعقد نشر المعارف المتعلقة بالإعاقة وزيادة الوعي العالمي بها . ومع أن بعض التقدم الملموس قد أحرز ، فقد دعا المجتمع الدولي ، ولا سيما منظمات المعوّقين ، إلى كفالة مزيد من قوة الدفع للنهوض بالعقد . وبالتالي ، فإن الحاجة تدعو ، في ما تبقى من سنواته ، إلى عمل جيّد التركيز على كل صعيد ، لكي يكون للعقد أثره الحقيقي الدائم .

١ - مزيد من الجهود لنشر برنامج العمل العالمي

١٨ - لما كان برنامج العمل العالمي يعكس ما أقره المجتمع الدولي من أهداف وبرامج أساسية ، ولما كان يوفّر أساسا سليما لوضع السياسة وتنفيذها ، فلا بد من التأكد من نشر رسالته الاساسية على نحو أكثر فعالية ولا سيما فيما بين متخذي القرار السياسي ووسائل الإعلام .

١٩ - وينبغي أن تؤمّن الوزارات المسؤولة بصورة أوليّة عن مسائل العجز أن يصل برنامج العمل العالمي إلى جميع الهيئات والوكالات ، بما في ذلك أوساط رجال الاعمال ، الذين لهم دخل في تصميم البيئة اليومية للسكان .

٣٠ - ولما كان الوعي العام قوة حفز حيوية على التغييرات السياسية ، فالحاجة تدعو إلى بذل جهود متجددة لجعل برنامج العمل العالمي أقرب إلى متناول الجميع ويمكن تحسين فرص وصول البرنامج إلى الجهات المستهدفة بطباعة البرنامج بشكل منشور جذّاب ، مكتوب بلغة تخلو من المصطلحات الفنية وبدون تحريف مبادئ وتوصيات البرنامج الأساسية . وينبغي التركيز بصورة خاصة على دور منظمات المعوّقين ونماذج التأهيل التي ينطوي عليها مفهوم العيش المستقل بلا تبعية ، وينبغي تقديم هذا المنشور إلى رؤساء الدول ، مع طلب ترجمته إلى اللغات الوطنية واستخدامه أساسا يستند إليه في حملة كبرى للاتصال والإعلام الجماهيري .

٣١ - وينبغي أيضا توزيع النص المختصر لبرنامج العمل العالمي - على نطاق أوسع - على عامة الجماهير ، والمدارس وأماكن العمل ، ومراكز الصحة الأولية وغيرها من المؤسسات والمنظمات المختصة . وينبغي توزيعه بأساليب وصيغ تضعه في متناول الجميع ، بما في ذلك أبجدية "برايل" (للمكفوفين) ، ومطبوعا بأحرف كبيرة ، ومسجلا على أشرطة سمعية مخصصة للمعوقين .

٣٢ - ويمكن أن تشمل الجهود المبذولة لزيادة الوعي بمسائل الإعاقة وأهداف العقد عدّة أنشطة تتسم بوضوح الرؤية ، لا بد من تخطيطها وتمويلها والاضطلاع بها كجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص . ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة على الصعيد الوطني ما يلي :

(أ) تنظيم حملة توعية سنوية لإبراز قدرات المعوقين وتوضيح ما في دمجهم الكامل في المجتمع من فوائد ؛

(ب) تخصيص جلسة للبرلمان والسلطة التشريعية خاصة بمسائل المعوّقين ؛

(ج) إنشاء جائزة وطنية أو غيرها من وسائل التعبير عن التقدير ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ، تُمنح سنويا لأفراد أو منظمات لها دور بارز في التعريف بأهداف برنامج العمل العالمي والعمل على تنفيذه .

٣٣ - وينبغي للأمم المتحدة ، والدول الأعضاء وأعضاء المجتمع الدولي ، أن تقدم كل دعم ممكن لحملة التوعية وجمع الأموال ، المعروفة باسم "المشروع العالمي" لتشجيع أهداف عقد الأمم المتحدة للمعوقين .

٢ - جولة الرصد الثانية بوصفها حملة توعية

٢٤ - ينبغي عدم اعتبار الجولة الثانية لرصد تنفيذ برنامج العمل العالمي ، المخطط لها لعام ١٩٩٣ ، وكأنها مجرد عملية جمع بيانات تقنية . فالمقصود منها استشارة وعي الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن أوضاع المعوّقين وضرورة اتخاذ إجراءات فعّالة . وينبغي أيضا أن توفر وقائع دقيقة وتكمل البيانات المتاحة عن "قاعدة بيانات إحصاءات الإعاقة" التي صنفها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن يوفر هذا النشاط أساسا لإنشاء شبكة معلومات دولية عن العجز ، في مكتب الامم المتحدة بفيينا .

٢٥ - وينبغي إجراء جولة الرصد الثانية ضمن إطار من شأنه أن يشرك بنشاط الحكومات وهيئات الامم المتحدة ، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما منظمات المعوقين .

٢٦ - وفي هذا السياق ، ينبغي أن تقوم كل دولة عضو ، بالتعاون الوثيق مع جهاز التنسيق الوطني ، بإجراء تقييم وطني لتنفيذ برنامج العمل العالمي ، بغرض إعادة إذكاء أهداف العقد ، ويمكن للدول الاعضاء أن تغتنم هذه الفرصة لاستعراض مخططاتها وسياساتها وتشريعاتها وبرامجها المتعلقة بالمعوقين . ولا بد من تركيز اهتمام خاص على أضعف فئات المعوقين .

٣ - نشر الممارسات الناجحة

٢٧ - ينبغي للامم المتحدة إنتاج نشرة على صعيد المنظومة ككل ، تتضمن بيانا لأمثلة عن الناجح من السياسات والبرامج والمشاريع التي استحدثت خلال العقد . وستعكس هذه النشرة تضافر جهود منظومة الامم المتحدة في مجال المعوقين ، ولا سيما بنشر أنشطتها في مجال التعاون التقني .

جيم - استهداف إقامة مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠

٢٨ - لا يمكن حل مشاكل الإعاقة بمعزل عما للمجتمعات من اهتمامات اجتماعية عامة وعن المسؤوليات الاجتماعية العامة للحكومات الوطنية . ولذلك ينبغي إيلاء الاهتمام للمسائل الوارد مناقشتها فيما يلي .

١ - دمج احتياجات واهتمامات المعوقين
في عملية التخطيط

٢٩ - ينبغي ، لدمج المعوقين دمجا تاما ، أن تراعى احتياجات جميع المواطنين ومواضيع اهتمامهم ومشاغلهم ، فضلا عن حقوقهم . وينبغي أن يكون في وسع المخططين وصانعي القرار أن يكيفوا أو يوائموا معادلاتهم التخطيطية ، في مرحلة مبكرة ، بحيث تراعى ما للمصابين بإعاقات من احتياجات واهتمامات .

٣٠ - وعلى الصعيد الوطني ، تستدعي الجهود الرامية إلى مراعاة احتياجات المعوّقين واهتماماتهم ما يلي :

(أ) تشجيع نهج تناول متكامل مشترك بين عدة اختصاصات ؛

(ب) استعراض القائم من البرامج والقوانين لكي يؤمّن للمعوقين التأهيل والخدمات اللازمة والتعليم والتدريب والعمل والمعدات والمعينات التقنية ؛

(ج) إنشاء جهاز من شأنه أن يؤمن إقرار وتنفيذ الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة - بما في ذلك أوساط الأعمال - التي لها دخل في تخطيط البيئة البشرية ، لبرنامج العمل العالمي والمبادئ التوجيهية وأدلة العمل التي أعدتها الأمم المتحدة .

٣١ - أما على الصعيد الاقليمي ، ينبغي النظر في اتخاذ الخطوات التالية تمهيدا لإدراج مسائل المعوقين في برنامج العمل العادي للجان الأمم المتحدة الاقليمية :

(أ) إنشاء وتعزيز وحدة تنسيق وارتباط لشؤون المعوقين في نطاق شُعب التنمية الاجتماعية ؛

(ب) تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي لها مكاتب في موقع كل لجنة اقليمية ، وتنسيق البرامج في المجال الاجتماعي .

٣٢ - وأما على الصعيد العالمي ، فينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في اتخاذ التدابير التالية :

(أ) استعراض الكيفية التي دمجت بها مسائل المعوقين واحتياجاتهم الخاصة في سياسات هذه المؤسسات وبرامجها ومشاريعها ، وتقديم تقرير شامل عن ذلك إلى الأمين العام ؛

(ب) إنشاء آلية لتأمين تنفيذ برنامج العمل العالمي ، والمبادئ التوجيهية وأدلة العمل التي أعدتها الأمم المتحدة ، تنفيذا كاملا في عملياتها الميدانية .

٣ - من أسلوب تناول قائم على الرعاية إلى العيش بشكل مستقل

٣٣ - إن الدمج الكامل للمعوقين في المجتمع ممكن ، عن طريق إعادة توجيه السياسات والبرامج والمشاريع وتحويلها من التعويل على الرعاية إلى الاستقلال/عدم التبعية . وفي هذه العملية ، ينبغي اعتبار المعوقين موردا حيويا من موارد التنمية .

٣٤ - عند النظر في مسائل المعوقين ، يبدو أن الأساليب المؤسسية ونهج الرعاية هي أساليب شائعة . وينبغي الإقرار للمعوق بحريته في أن يختار لنفسه الخيارات الخاصة به كحق أساسي من حقوقه .

٣٥ - ومن مستلزمات الاعتماد على الذات أن يكون للمعوق دخل مضمون ، لا أن يعتمد على الإحسان . وينبغي بذل المزيد من الجهود لتهيئة فرص العمل للمعوقين وتشجيع انخراطهم في أنشطة مدرة للدخل .

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي النظر في إمكان إنشاء مرافق تقدم قروضا بلا فوائد ، لتمكين المعوقين من أن تكون لهم أعمالهم الخاصة ، ومن تطوير خطط للتعاونيات والعمل الذاتي . وفي هذا الإطار ، يمكن النظر في جدوى إنشاء صندوق تنمية دولي .

٣٧ - ينبغي لهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تنظر في سياساتها التوظيفية ووضع خطة عمل إيجابية لتحسين فرص توظيف الأشخاص من المصابين بإعاقات .

٣٨ - وتوفر مبادئ تالين التوجيهية للعمل المتعلق بتنمية الموارد البشرية في ميدان العجز (قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٤ ، المرفق) نظرة قيمة عن إعادة توجيه التركيز من نواحي الإعاقة الى القدرات لدى من يعانون قصورا عضويا .

٣ - تحسين الإطار المفاهيمي

٣٩ - إن الجهود الرامية الى تكافؤ فرص المصابين بالإعاقة وتمكينهم من إنجاز تطلعاتهم بصفتهم أعضاء كاملي الحقوق في المجتمع ، لاتزال تواجه بمواقف سلبية عميقة الجذور . وكثيرا ما ترجع هذه المواقف السلبية الى ضيق المعرفة والافكار المسبقة . وقد تؤدي الجهود الجارية لتنقيح التصنيف الدولي للمعوزين والعاجزين والمعوقين الى وضع مفاهيم ملائمة أكثر بشأن الإعاقات ، بما يعكس دور الحواجز الخارجية كمصدر من مصادر الإعاقة .

٤٠ - ومن المقرر أن ينظم اجتماع خبراء دولي معني بالتعاريف والمفاهيم المتصلة بالإعاقة ، بحلول عام ١٩٩٢ ، من أجل تيسير وضع المفاهيم ، ومن المفهوم أن البلد المضيف سوف يوفر جميع المرافق اللازمة لعقد ذلك الاجتماع .

٤ - تعزيز آليات التنسيق الوطنية

٤١ - كان أحد العناصر الرئيسية لنجاح السنة الدولية للمعوقين في عام ١٩٨١ الدور الحيوي الذي اضطلعت به لجان التنسيق الوطنية . وكان موجوداتها ١٤٧ لجنة تنسيق وطنية ، لم تبق منها في منتصف العقد سوى ٧٠ لجنة . وكان الافتقار الى مراكز تنسيق الانشطة التنسيقية أو ضعفها قطعا أحد الحواجز الرئيسية القائمة أمام تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الوطني .

٤٢ - وينبغي أن توفر لجان التنسيق الوطنية الإطار المؤسسي لنهج متعددة الاختصاصات ومتعددة القطاعات لتصميم السياسات الوطنية . ولذلك فإن الدول الاعضاء مدعوة الى انشاء وتعزيز مثل هذه الاليات المعنية بالإعاقة ، تمشيا مع رسالة الامين العام الموجهة الى الحكومات يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ .

٤٣ - وينبغي أن يتوفر في هذه اللجان تمثيل ملائم من المعوقين حتى يعكس احتياجاتهم . وينبغي أن تقدم لجان التنسيق الوطنية تقاريرها مباشرة الى أعلى المستويات الحكومية . وينبغي بالإضافة الى ذلك إمدادها بالموارد الملائمة وباستقلالية تكفل لها القدرة على الإضطلاع بمهامها بصفتها هيئات استشارية وهيئات تنسيقية على حد سواء .

٥ ـ شمولية التشريع من أجل ضمان حقوق المعوقين

٤٤ ـ إن تكافؤ الفرص هو في نهاية الأمر مسؤولية الحكومات الوطنية . ومن الضروري أن تنشئ الدول الاعضاء ، من خلال التشريع ، الاساس القانوني والسند التشريعي لتنفيذ برنامج العمل العالمي .

٤٥ ـ ولذلك فالحكومات مدعوة الى القيام بما يلي :

(أ) النهوض بالتشريع الذي يعزز مشاركة المعوقين واندماجهم بصورة كاملة في المجتمع بما يكفل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم ، والتعاون مع مكتب الامم المتحدة في فيينا فيما يقوم به من إعداد دليل عن التشريع الوطني المتصل بالإعاقة في البلدان النامية ؛

(ب) التصديق على الصكوك القانونية الدولية المحددة فيما يلي بحكم أنها متصلة اتصالا مباشرا بالإعاقة وتنفيذ هذه الصكوك إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد : (أ) العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان ؛ قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ؛ (ب) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (القرار ١٩٠/٣٤ ، المرفق) ؛ (ج) إعلان حقوق الطفل (القرار ٢٥/٤٤ ، المرفق) ؛ (د) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ الخاصة بإعادة التأهيل المهني والاستخدام للمعوقين ، والتوصية رقم ١٦٨ ؛ (هـ) اتفاقية فلورانس وبروتوكولها الخاصان باستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية .

٤٦ ـ وينبغي للحكومات النظر في تعيين أمين للمظالم ، أو تحديد مركز تنسيق توجه إليه الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق المعوقين .

٤٧ ـ وينبغي على الصعيد الدولي دعم المبادرة المتخذة فعلا لوضع صك قانوني متعلق بحقوق المعوقين . ويلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أذن للجنة التنمية الاجتماعية ، في دورته العادية الاولى لعام ١٩٩٠ ، أن تنظر في دورتها الثانية والثلاثين في إمكانية انشاء فريق عمل مخصص مفتوح العضوية مؤلف من خبراء حكوميين وممول من التبرعات ، لصياغة قواعد نمطية بشأن تكافؤ الشبان والكهول المعوقين . وينبغي أن يطلب الى اللجنة أن تتم وضع نص تلك القواعد لينظر فيها المجلس في دورته العادية الاولى لعام ١٩٩٣ ثم يعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين .

٦ - التركيز على العمل على مستوى القاعدة الشعبية

٤٨ - توجد فروق كبيرة في وضع المعوقين فيما بين المناطق والبلدان . ولإضفاء مزيد من الفعالية على برنامج العمل العالمي ، ومن ثم فعالية تنفيذه ، ينبغي له أن يتكيف مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي لكل منطقة وبلد ومجتمع محلي .

٤٩ - وينبغي أن يبدأ وضع خطط العمل على مستوى القواعد الشعبية ، بتوجيه من الوكالات المعنية . وينبغي أن يكون التخطيط واقعيا على أساس تعبئة الخبرات المحلية والموارد المتوفرة محليا . وتنبغي المراعاة الكاملة للمبادئ العامة الواردة في برنامج العمل العالمي لدى تكييف برنامج العمل حسب الظروف المحلية .

٥٠ - وقد نجحت الأنشطة ذات القاعدة المجتمعية في الوصول الى المعوقين ، وأغلبيتهم يعيشون في المجتمعات المحلية الريفية . وينبغي الاعتراف بالنهج ذات القاعدة المجتمعية بصفتها بدائل للنهج المركز حول المؤسسات ، حين يقتضي الأمر ذلك ، نظرا الى أنه ثبت أن هذه الطريقة المركزية لرعاية المعوقين طريقة غير قابلة للدوام في أنحاء كبيرة في العالم .

٥١ - وينبغي بالتالي إيلاء المزيد من الدعم لتطوير أنشطة لا مركزية صغيرة النطاق في مجال إعادة تأهيل المعوقين وتكافؤ فرصهم .

دال - تشجيع مشاركة المعوقين ومنظماتهم

٥٢ - كانت الجهود المبذولة في العديد من البلدان لإثارة الوعي جهودا فعالة للغاية وأدت الى اتخاذ تدابير مفيدة للمعوقين . ولا تتصل هذه الانجازات اتصالا مباشرا بمستوى التنمية الاقتصادية ، بل تتصل بقوة منظمات المعوقين . فقد برزت هذه المنظمات نتيجة لجهود ومطالب المعوقين ذاتهم .

٥٣ - وينبغي ألا تعتبر منظمات المعوقين بمثابة مجموعات لممارسة الضغوط ؛ بل ينبغي اعتبارها مصدرا قيما لتحقيق التنمية الوطنية .

٥٤ - وينبغي استشارة الاشخاص المصابين بإعاقات أو ذوي الخبرات الشخصية الواسعة بالإعاقة من أجل تحديد العقبات القائمة أمام اعتماد المعوقين على أنفسهم . وكثيرا ما توجد داخل منظمات المعوقين الخبرة المتعلقة بكيفية إزالة تلك العقبات أو تفاديها بفضل تخطيط بيئة خالية من الحواجز . وينبغي استخدام هذا المورد استخداما كاملا باشراك هذه المنظمات في عملية التخطيط .

٥٥ - وسعيا لتحسين فرص المعوقين ومنظماتهم للمشاركة في اتخاذ القرار ، ولاسيما في المسائل التي تعنيهم بصورة مباشرة ، ينبغي اتخاذ التدابير التالية :

(أ) تطوير ودعم منظمات المعوقين القائمة وتعزيزها وذلك على كل من الصعيدين الوطني والدولي ؛

(ب) تصميم آليات تمكن من تمثيل المعوقين ومنظماتهم في عمليات اتخاذ القرار تمثيلا مباشرا . وينبغي تشجيع الهيئات الحكومية الدولية على استشارة منظمات المعوقين الدولية . وينبغي إعداد مبادئ توجيهية متعلقة بالاستشارات بين الامم المتحدة ومنظمات المعوقين وذلك على أساس القواعد ذات الصلة التي تحددها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥٦ - وينبغي أن تزيد الحكومات في بذل جهودها الرامية الى ضمان وصول المعوقين الى المباني والاجتماعات والإعلام .

٥٧ - وينبغي أن تكون الامم المتحدة نموذجا للإمتثال لروح برنامج العمل العالمي وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بوصول المعوقين الى المباني والاجتماعات والإعلام . ويلزم تصميم برنامج تدريجي مفصل لجعل المباني ، بما فيها قاعات الاجتماع ، خالية من العقبات .وينبغي بالإضافة الى ذلك أن يصل المعوقين الى جميع المعلومات والوثائق ذات الصلة .

٥٨ - والدول الاعضاء مدعوة الى التعاون بصورة وثيقة مع مكتب الامم المتحدة في فيينا فيما يبذله من جهود لتعزيز منظمات المعوقين الوطنية .

هاء - المجموعات التي تحتاج الى عناية خاصة

٥٩ - هناك فئات معينة من المعوقين تأثرت على نحو خاص ، ولاتزال تعاني من التمييز حتى في البلدان التي يوجد لديها أكثر السياسات المتعلقة بالإعاقة تطورا . وتتضمن هذه فئات بوجه خاص ما يلي :

(أ) الصم ، نظرا الى أنه تم بصورة عامة تجاهل احتياجاتهم خلال العقد ؛

(ب) الأشخاص المصابون بإعاقات متعددة ، مثل الصمم - العمى ، وذلك بسبب الترتيبات الخاصة اللازمة لتمكينهم من الحياة المستقلة ؛

(ج) الأشخاص المصابون بإعاقات عقلية ، إذ يوجد ميل الى تجاهل حقوقهم ؛

(د) المعوقات من النساء ، بسبب الضرر المزدوج الذي تعاني منه المعوقة بحكم أنها أنثى ومعاقة في نفس الوقت ؛

(هـ) الأطفال المعوقون ، وذلك من أجل الحيلولة دون أن تعيش أجيال المستقبل على هامش المجتمع منذ سني عمرهم الأولى .

٦٠ - وينبغي إيلاء أولوية خاصة لاعتماد سياسات وتشريعات من أجل خفض العقبات التي تواجهها فئات معينة من المعوقين ، فيما يبذلونه من جهود لتحقيق تقرير مصيرهم .

٦١ - وبالتالي اقترحت الأنشطة التالية :

(أ) تضمين الدراسات والسياسات والبرامج والمشاريع الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المعوقين ، والصم ومن يعانون من حالات الاعاقة العقلية أو المتعددة ؛

(ب) استحداث خدمات دعم خاصة لهذه المجموعات المحددة من أجل تقليل خطر حرمانها من الخدمات والفرص المتاحة للآخرين .

٦٢ - واستنادا الى ما سبق ، فمن واجب الأمم المتحدة ، بالتعاون مع اتحاد الصم العالمي ، دعم مشروع لتنمية البرنامج النموذجي للبحث والتدريب المطبقين بالنسبة للغات الاشارة المحلية في البلدان النامية .

واو - تحسين مركز المعوقين في البلدان النامية

٦٣ - تتسم عملية تحسين الظروف المعيشية للمعوقين بصعوبة خاصة في البلدان النامية لكونها تعاني من ضوائق اقتصادية قاسية ، تعزى الى المديونية الخارجية الثقيلة والنتائج الاجتماعية غير المؤاتية لبرامج التكيف الاقتصادي . ونتيجة لذلك ، غالبا ما لا تلبى الاحتياجات الاساسية وفي الغالب الأعم لا يمنح البعد الاجتماعي للتنمية إلاّ أولوية دنيا . ويتأثر المعوقون بصورة خاصة في تقليص البرامج الاجتماعية لانه لا تتاح لهم إلاّ فرص محدودة للاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل بشكل واف بالغرض في السوق التي تقوم على التنافس .

٦٤ - إلاّ أنه يمكن احراز تقدم كبير بتكلفة منخفضة نسبيا فيما يتعلق بتحسين فرص المعوقين ومركزهم . وفي حالات ندرة الموارد العامة ، تتسم تعبئة موارد المجتمعات المحلية وموارد المعوقين أنفسهم بأهمية خاصة .

٦٥ - وينبغي وضع نُهج متكاملة للعجز تحل مكان نماذج الخدمات الخاصة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية . وفي البلدان النامية ، يشمل تطبيق هذه النهج استخدام موارد الرعاية الصحية الأولية لأغراض الوقاية والعلاج الطبي ، والمعينات التقنية المنتجة محليا والمدارس الاندماجية بالاضافة الى تشجيع التعاون مع المعوقين واتاحة فرص العمالة الذاتية لهم .

٦٦ - وينبغي أن يطلب من الحكومات القيام بما يلي :

(أ) استعراض برامج التعاون التقني في جميع القطاعات لضمان التسليم بقضايا الاعاقة بشكل واف بالغرض ومراعاتها عند الاضطلاع بعملية التخطيط والتنفيذ ؛

(ب) ايلاء قضايا الاعاقة أولوية عليا في السياسات الإنمائية وسياسات التعاون الدولي ، حسبما نص عليه في برنامج العمل العالمي .

٦٧ - وعلى الصعيد الدولي ، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بادماج عناصر محددة تعالج احتياجات المعوقين في أقل البلدان نموا والبلدان الاخرى ، التي تكون بحاجة الى مساعدة خاصة ، في البرامج الاجتماعية والاقتصادية ضمن نطاق الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

زاي الطرق البديلة للاحتفال بنهاية العقد وضمان استمرارية عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي بعد عام ١٩٩٢

٦٨ - شدد في العديد من المقترحات ، المقدمة بشأن الطرق البديلة للاحتفال بنهاية العقد على الحاجة الى أن يضمن استمرار عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي .

٦٩ - وينبغي دعوة هيئات الامم المتحدة الى وضع جداول أعمال للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، كل من حيث صلة عملها بقضايا العجز .

٧٠ - وقد أشارت عدة منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية الى أنها تقوم بتخطيط اجتماعات دولية هامة في عام ١٩٩٢ للاحتفال بنهاية العقد . وينبغي أن تقدم الدول الاعضاء الدعم التام لتلك الانشطة . ونظرا لتركيز هذه الفعاليات في عام ١٩٩٢ ، فقد اقترح أن تؤجل الامانة العامة الاحتفالات العالمية الكبرى بنهاية العقد الى عام ١٩٩٣ .

٧١ - وتتسم معظم الفعاليات المزمع القيام بها في عام ١٩٩٢ بطابع فني . لذلك ينبغي تنظيم مؤتمر عالمي على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٣ ووضع جدول أعمال سياسي له لضمان انتهاء العقد بروح تدعو الى استمرار الالتزام السياسي من قبل الدول الاعضاء .

٧٢ - وفي حالة اتاحة موارد خارجة عن الميزانية ، ينبغي النظر في امكانية تعيين أحد المعوقين أمينا عاما أو رئيسا للمؤتمر المقترح .

٧٣ - وبغية اظهار أوجه الاختلاف والخيارات المتنوعة فيما بين المناطق على النحو المناسب ، ينبغي الاضطلاع بالانشطة التحضيرية المتصلة بالمؤتمر العالمي على المستوى الوزاري من جانب اللجان الاقليمية الخمس التابعة للامم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الاقليمية المعنية الاخرى .

٧٤ - ينبغي أن يهدف المؤتمر الى اعتماد استراتيجية طويلة الاجل لعام ٢٠٠٠ وما بعده بغية بناء "مجتمع للجميع بحلول عام ٢٠١٠" .

٧٥ - لقد كان عقد المعوقين عقد ارهاف الحس وزيادة الوعي . وتتطلب ترجمة هذا الوعي المرهف الى عمل بذل قدر كبير من الجهود الاضافية . ويدعو ذلك الى اجراء استعراض تطلعي للسياسات والبرامج الوطنية والدولية الراهنة . وبالتالي ، ينبغي وضع استراتيجية طويلة الأجل تقوم على تجديد توافق الآراء والالتزام السياسي على الصعيد الدولي .

٧٦ - ومن الضروري تصميم الاطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الاجل في أعقاب العقد الراهن بحيث يكون إما عقدا ثانيا للمعوقين أو تمديدا للعقد الاول .

رابعا - صيغة أولية لاستراتيجية طويلة الأجل للعام ٢٠٠٠ وما بعده : بناء مجتمع للجميع

٧٧ - يوفر برنامج العمل العالمي المعتمد في عام ١٩٨٢ أداة لتقدم المعوقين واستمرارهم في احراز التقدم . فهو بمثابة فلسفة توجيهية للتطبيق العملي الآن وفي السنوات المقبلة . والأمر لا يقتضي بالضرورة الاستعاضة عنه بخطة عمل جديدة . إلّا أن تحليل التقدم المحرز في منتصف الفترة والعقبات التي ووجهت خلال العقد قد دلت بوضوح على الحاجة الى تحديد الأولويات ومجالات التركيز ذات الاهمية الحرجة ووضع التدابير المناسبة وتوفير مبادئ توجيهية محددة للجهود الجديدة . وبالتالي لا بد في أي استراتيجية طويلة الأجل أن تشتمل على مجموعة جديدة من الاهداف العملية ترمي الى ضمان وتدعيم التقدم المحرز بالفعل وكذلك الى دفع عجلة النهوض بالمعوقين في جميع جوانب حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وسيكون موضوع هذه الاستراتيجية الطويلة الأجل هو شعار "بناء مجتمع للجميع" .

٧٨ - ومن المتوقع أن توكل مهمة إعداد استراتيجية مفصلة الى هيئة حكومية دولية مناسبة على أن يتم وضع اللمسات الاخيرة عليها في وقت لاحق خلال المؤتمر العالمي الوزاري المقترح عقده في عام ١٩٩٣ . وترد فيما يلي صيغة أولية لهذه الاستراتيجية .

ألف - اعتبارات عامة

٧٩ - ينبغي أن يستند اطار الاستراتيجية الى وقائع الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وعلى الوقائع السياسية .

٨٠ - وينبغي ايلاء الاعتبار الواجب للشواغل الدولية الهامة مثل انتهاك حقوق الإنسان ، والفقر ، وسوء التغذية ، والبطالة ، والامية ، وأزمة الديون ، والتلوث البيئي ، والمنازعات المسلحة ، وآثارها على المعوقين .

٨١ - ومن أجل تعيين هذه القضايا المحددة ، ينبغي ايلاء اعتبار دقيق لاستعراض منتصف فترة تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والمضطلع به في عام ١٩٨٧ ، وكذلك لعملية الرصد التي من المزمع الانتهاء منها في عام ١٩٩٣ .

٨٢ - وينبغي أن تقوم الاستراتيجية على أساس المواضيع ذات الأولوية مثل تكافؤ الفرص ، والاعتراف التام بحقوق المعوقين وحقهم في العيش بصورة مستقلة .

٨٣ - وينبغي التشديد باستمرار على فلسفة الدعوى الذاتية وتقرير المصير وتحقيقها باتخاذ التدابير العملية .

٨٤ - وينبغي التشديد على التدابير التالية :

(أ) وضع وتنفيذ برامج من شأنها أن تعزز التغيرات الايجابية التي حدثت بالفعل كنتيجة للعقد وأن تحقق الادماج التام للمعوقين ، كل في مجتمعه ؛

(ب) وضع تدابير ابتكارية للتنفيذ الفعلي لبرنامج العمل العالمي ، بما في ذلك تنفيذ التدابير التي تعذر إعمالها خلال العقد ؛

(ج) وضع نهج ابتكارية للاستفادة من التطورات الحديثة في مجال العلم والتكنولوجيا ؛

(د) وضع حلول فعالة لتذليل العقبات التي ووجهت خلال الاضطلاع بأعمال المتابعة المتصلة ببرنامج العمل العالمي ؛

(هـ) الشروع في تنفيذ برنامج حيوي للتعاون التقني وتقديم المساعدة الدولية الى البلدان النامية .

باء - هيكل مقترح للاستراتيجية الطويلة الأجل

٨٥ - تتألف الاستراتيجية الطويلة الأجل المقترحة من الفروع الأربعة التالية : المقدمة ، والاتجاهات والمناظير العالمية التي تؤثر على النهوض بالمعوقين ؛ والاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها ؛ والاستراتيجيات الاقليمية والدولية .

٨٦ - ويتمثل هدف الفرع المتعلق بالاتجاهات والمناظير العالمية التي تؤثر على المعوقين ، في ارساء قاعدة الاستراتيجيات المقترحة للتنفيذ في اطار الوقائع العالمية وذلك بهدف توفير خلفية اجتماعية - اقتصادية للاتجاهات السابقة والمتوقعة على حد سواء ، ولابراز مختلف النهج القائمة المأخوذ بها ازاء التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتغير .

٨٧ - أما فرع الاستراتيجيات الوطنية ، فسوف يتضمن مقترحات بشأن طرق وتدابير محددة للتنفيذ من أجل التعجيل بالتقدم في تنفيذ أهداف وغايات برنامج العمل العالمي . وسوف تهدف هذه الاستراتيجيات الدولية الى تأكيد وترسيخ المرامي المحققة بالفعل بحيث يصبح في الامكان ترجمتها الى سياسات وبرامج . وسوف يتم ذلك في المجالات التي كان التقدم فيها بطيئا ومجالات الأولوية التي سوف تحدد أثناء الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للمؤتمر المقترح .

٨٨ - وستكون هذه المقترحات قائمة على الدروس الايجابية والسلبية المستخلصة في الماضي . بمعنى أن التدابير والنهج التي أخذ بها خلال العقد والتي تبين أنها لم تكن ناجحة أو ووجهت بعقبات هامة أثناء تطبيقها سوف يجري تكييفها أو الاستعاضة عنها ، في حين أن التدابير التي تبين أنها حققت قدرا من الفائدة والنجاح ، سوف يجري دعمها وزيادة تكييفها حسب الأحوال في المستقبل . أما التدابير التي يرى أنها كانت فعالة حقا فسوف يؤخذ بها مرة أخرى كأمثلة يجري تكييفها حسب الظروف الخاصة في كل بلد . علاوة على ذلك ، سوف تُقترح أساليب جديدة للتنفيذ من أجل التعجيل بخطى التقدم .

٨٩ - وسوف تهدف الاستراتيجية المقرر اقتراحها الى زيادة وتعزيز دور المعوقين في مجتمعاتهم ، وذلك بوصفهم عوامل تغيير وعناصر مستفيدة من التغيير على حد سواء . ويهدف ذلك أيضا الى ضمان وضع هذا الهدف نصب العين لمدى صياغة الخطط والبرامج والمشاريع . وسوف تتصدى الاستراتيجية الى الاجراءات التي ينبغي اتخاذها على جميع المستويات .

٩٠ - وسوف يتم تدعيم الآليات أو الاجراءات التنسيقية على الصعيد الوطني . وسوف يوضع أيضا تشديد على منجزات المشاركة والمساواة فيما يتعلق بتغيير المواقف ازاء دور المعوقين في المجتمع .

٩١ - وفي جميع المجالات القطاعية المحددة ، ستولى أهمية لتحسين التخطيط والرصد ودعم التنسيق والاتصال لضمان استجابة سياسات التنمية وتخطيطها وتنفيذها لاحتياجات وظروف المعوقين من حيث جميع جوانب عملية التنمية .

٩٢ - وسيتضمن فرع الاستراتيجيات الدولية والاقليمية ، اقتراحا بشأن الآليات اللازمة لاحراز التقدم . وستشمل هذه الآليات رصد تنفيذ برنامج العمل العالمي والاستعراض والتقييم والتعاون التقني والتنسيق فيما بين المؤسسات والمنظمات .

الحواشي

(١) يتوافر ، عند الطلب ، تقرير اجتماع الخبراء المعني بالطرق البديلة للاحتفال بنهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، ياروينبا ، فنلندا ، ٧ الى ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ .

- - - - -